الأحكام التي يشترك فيها التكسير والتصغير

الدكتور : رفيع بن فازي السلمي
قسم اللغة العربية
كلية الآداب والعلوم الإنسانية
جامعة الملك عبد العزيز- (السعودية)

ملخـــص:

مما يلفت النظر في مجال جهود علماء النحو في استظهار صلات الرحم بين الأبواب بغية الإحاطة بالأصول العامة أنهم ينصون على أحكام مشتركة بين بابي التكسير والتصغير ، ويصرحون تارة بحمل التكسير على التصغير ، وتارة أخرى بحمل التصغير على التكسير، ويكررون مقولة " التصغير والتكسير من وادٍ واحد "، فأخذت أتتبع وأتأمّل فعلهم هذا إلى أن تحصلّت على مادة صالحة للبحث لم يقف عليها أحد من الباحثين حسب اطلاعي. بعد ذلك عكفت على تحديد المراد من مقولتهم السابقة، وجمع الأحكام المشتركة بين البابين، ومعرفة أقوال النحويين في حمل التصغير على التكسير أو العكس ، ودراسة تلك الأحكام دراسة تامة تكشف : ما أُتفق عليه منها، وما لم يُتّفق ، وما أُطّراد منها أو قُيّد في البابين أو في أحدها وما لم يَطّرد أو يُقيّد، وأيَّ البابين أولى بالحمل على الآخر، وأدقَّ عبارات النحويين في توصيف الحكم .

Abstract:

It is worth mentioning that grammarians have attempted to show the close relationship between the related chapters for the purpose of learning about the general principles. In fact they have set common rules with respect to the broken plural and the diminutive pattern. They sometimes set the broken plural before the diminutive pattern and vice versa though they insist that both patterns are of the same category. I have traced and meditated this category until I have found a research appropriate material that , to the best of my knowledge , has not been addressed by researchers yet. Afterwards ,I have applied myself to determine the purpose of those researchers beyond their above category , and the common rules between both patterns attempting to identify the statements of grammarians whether they have set the broken plural before the diminutive pattern or the opposite, as well as careful study of such rules that exhibit the agreed and disagreed aspects , and what excluded or not ,recorded or not in both patterns or either of them , and to see which pattern is set before the other along with the most accurate statements of the grammarians as to the description of the rules.

التصغير والتكسير من وادٍ واحدٍ

لا يكاد يخلو كتاب نحوي أو تصريفي مشتمل على بابي التصغير والتكسير من واد واحد"(1) أو "التصغير والتكسير من مجرى واحد"(2).

فقد نصّ عليها ابتداء سيبويه حيث قال عقب ذكره لتصغير الأسماء التي على خمسة أحرف ليس رابعها حرف مدٍّ: "فالتصغير والجمع بمنزلة واحدة في هذه الأسماء في حروف اللين، وانكسار الحرف بعد حرف اللين الثالث، وانفتاحه قبل حرف اللين إلا أنّ أوّل التصغير وحرف لينه كما ذكرت لك، فالتصغير والجمع من وادٍ واحدٍ"(3) .

وكرّرها العلماء من بعده للسبب ذاته ،كلٌّ بحسب رؤيته الخاصة، فابن جنّي لما بان له الاشتراك في تصغير الاسم الخماسي وتكسيره قال: "وذلك أن التحقير هنا والتكسير من وادٍ واحدٍ"(4). وفعل فعله الزمخشري(5) وابن مالك(6) وأبو حيان(7).

والجرجاني لما وجد أن التصغير والتكسير يتشاكلان في تغيير اللفظ والمعنى قال: "اعلم أنّ التصغير يغير اللفظ والمعنى، كما أنّ التكسير كذلك ... فلهذا التشاكل قال صاحب الكتاب: إن التصغير والتكسير من وادٍ واحدٍ"(8). وتبعه في هذا أبو البركات بن الأنباري(9) والصبان(10) .

وابن يعيش لما ظهر له تناسبا بين التصغير والتكسير في العمل قال: " وقوله [أي الزمخشري]والتصغير والتكسير من وادٍ واحدٍ، يريد أن العمل فيهما واحدٌ، وذلك أنك تغير الأول منهما ... وتزيد فيهما حرف من حروف المدّ ثالثًا ... وتكسر ما بعد الياء في المصغر، كما تكسر ما بعد الألف في المكسر، فلما كان بينهما من المناسبة ما ذكرنا، قيل: إنهما من وادٍ واحدٍ" (11) .

وابن الخباز لما تبين له اشتراك البابين في أحكام كثيرة قال: "وإنّما قاسوا التصغير على التكسير؛ لأنّهما يشتركان في أحكام كثيرة، ولذلك قيل: إنهما من وادٍ واحدٍ" (12) .

والمتأمل في هذه المقولة، و السياق الذي وردت فيه يجد أنّها قاعدة مستنتجة من البابين؛ لما بينهما من اشتراك في الأحكام. وأن المراد عند سيبويه والنحويين عامة بالوادي الواحد أو المجرى الواحد الأصل الواحد، أي أن التصغير والتكسير تفرعا من أصل

واحد. ويعضد هذا أنهم – على ما سيأتي – يحملون أحدهما على الآخر، والحمل إنّما يكون لأصلٍ وفرعٍ .

الأحكام المشتركة بين البابين

مما تيسر لي الوقوف عليه من كتب المتقدمين يبرز أنّ أكثرهم ينثر الأحكام المشتركة بين باب التصغير والتكسير في الباب المتأخر منهما، كل على حسب ترتيبه لمواد كتابه، فالذين يقّدمون باب التكسير على التصغير ينثرون الأحكام المشتركة بينهما في باب التصغير ، والذين يقدمون باب التصغير على التكسير ينثرون الأحكام المشتركة بينهما في باب التكسير(13) .

واجتهد بعضهم في استخلاص الأحكام المشتركة بين البابين، وجمعها في موضعٍ واحدٍ، ومن هؤلاء :

- ابن الخباز، ونص على أنّه جمع لأحد طلاب العلم عشرين حكمًا، لكنه لم يعددها، يقول : "وسألني ذات مرة بعض المتأدبين عن اشتراك التكسير والتصغير، فجمعت بينهما من عشرين وجهًا، وإذا تأملت باب التصغير وباب الجمع استبنت أكثر ذلك"(14).

- النيلي، وجمع منها سبعة أحكام في قوله: "ووجه شبه التصغير بالتكسير من وجوه: أحدها: أن صيغة المكبر تتغير فيه كما تتغير صيغة الواحد في التكسير. والثاني: أن الزيادة في التصغير ثالثة، كما أن علامة التكسير في الرباعي والخماسي وكثير من الثلاثي كذلك. الثالث: الردّ في المحذوف اللام من الثلاثي. الرابع: إبقاء الرابع إذا كان مدّة، وحذف الزوائد التي يخلُّ حذفها بمعنى فيه كالتكسير. الخامس: حذف الخامس من الخماسي الأصول فيهما. السادس: أن ما قبل علامة التصغير مفتوح كفتح ما قبل ألف الجمع في التكسير. السابع: أن ما بعد ياء التصغير مكسور، إذا لم يكن حرف إعراب كما أن ما بعد ألف التكسير كذلك"(15) .

- شارح ألفية ابن معط المجهول، وجمع منها عشرة أحكام، إذ أضاف للأحكام التي ذكرها النيليّ ثلاثة أحكام هي: " أنّ لكل منهما بناءً مخترعًا كبناء الآخر. حذف ألفات الوصل. أن المصغر فرع على المكبر، كما أن التكسير فرع على الواحد"(16).

- ا بن جمعة الموصلي، وجمع منها عشرة أحكام ، مثله مثل شارح ألفية ابن معط

المجهول غير أنه أسقط منها حكم " كسر ما بعد ياء التصغير كما كسر ما بعد ألف الجمع في التكسير" وأقام بدلاً عنه "إعلال اللام بحرف اللين قبلها"(17).

- ابن العلج جمع منها على ما نقله عنه السيوطي خمسة أحكام، أربعة منها مما تقدم ذكرها، وهي: تغير بنية الكلمة فيها. أن لكل منها بناء مخترعًا، وقد عبّر عنه بـ "لزوم كل واحد منها حركة معينة"(18) .

زيادة حرف اللين فيها ثالثًا. كسر ما بعد ياء التصغير كما كُسِر ما بعد ألف الجمع في التكسير.

وأضاف " أن الجمع تكثير والتصغير تقليل، ومن مذهبهم حمل الشيء على نقيضه، كما يحمل على نظيره"(19). وهذا في الواقع ليس حكمًا مشتركًا بين البابين، وإنما هو سبيل لحمل أحدهما على الآخر نتيجة للمشابهة أو الاشتراك في الأحكام المتقدّمة .

وقد فات هؤلاء الجامعون للأحكام المشتركة بين التصغير والتكسير ذكر تسعة أحكام ، هي: قلب الألف الثانية الزائدة فيهما واوا- قلب الألف الزائدة مع النون في آخر اسم مفرد على خمسة أحرف ياء فيهما- تصحيح الواو الثالثة المتحركة وسطا في كلمة رباعية فيهما- التعويض عن المحذوف فيهما- ردّ حرف اللين الثاني المبدل إلى أصله فيهما- ردّ الشيء إلى أصله فيهما - مجيء الشذوذ فيهما - مجيء الترخيم فيهما - مجيئهما على صورة المكبر والمفرد .

وبهذا يكون مجموع الأحكام المشتركة بينهما عشرين ، أي وفق العدد الذي ذكره ابن الخباز في نصه السابق.

حمل التصغير على التكسير أو العكس

قدم سيبويه في كتابه باب التكسير على باب التصغير؛ لأمرٍ ارتضاه لم يفصح عنه، هل لأنّه" أكثر وقوعا من التصغير ، فتقديمه أولى" (20)، أم لأنه هو الأصل والتصغير فرع عنه ، وتقديم الأصل أولى ، أم لشيء آخر ؟ لكن قد يفهم من بعض نصوصه(21) أن التقديم إنما هو لاعتبار التكسير هو الأصل، والتصغير هو الفرع، بدليل أنّه يحمل في هذه النصوص غير المسموع في التصغير على المسموع في التكسير، كقوله: "وإذا جاء شيء على عدة حروف سرحان، وآخرة كآخر سرحان، ولم تعلم العرب كسّرته للجمع، فتحقيره كتحقير فَعلان الذي له فَعلى إذا لم تعلم"(22).

ومن ثَمّ رأى أكثر النحويين(23) أولوية حمل التصغير على التكسير ، معلِّلين بثلاثة أمور: الأول: أن التكسير أقوى في المعنى والتغير من التصغير، والأضعف محمول على الأقوى. وهذا تعليل الفارسي نقله عنه تلميذه ابن جني في الخصائص حيث قال: "كل واحد من مثالي التحقير والتكسير عارضانِ للواحد، إلا أنّ أقوى التغييرين هو ما عرض لمثال التكسير. وذلك أنه أمرٌ عرض للإخراج عن الواحد والزيادة في العدة، فكان أقوى من التحقير؛ لأنه مبقٍ للواحد على إفراده، ولذلك لم يعتد التحقير سببًا مانعًا من الصرف، كما اعتد التكسير مانعًا منه، ألا تراك تصرف دريهمًا ودنينيرًا، ولا تصرف دراهم ولا دنانير لما ذكرنا ... وسألت أبا علّي عن ردّ سيبويه مثال التحقير إلى مثال التكسير، فأجاب بما أثبتنا آنفًا " (24) .

وقد كان الجرجاني أكثر توضيحًا لهذه العلة، حيث قال: "وتغيير المعنى في التكسير أقوى، ألا ترى أنك إذا قلت رجال كنت قد صيرت الواحد جمعًا، وإذا قلت رجيل كنت قد أحدثت في الشيء صفة، ولم تضم إليه غيره، ولم تُزِل عنه الإفراد، فكما كان الفصل بين الواحد والجمع أقوى من الفصل بين الواحد المكبر والواحد المصغر، والتفاوت أكثر كذلك كان التفاوت بين لفظ الجمع والإفراد أكثر من التفاوت بين لفظ التكبير ولفظ التصغير، ألا ترى أنك تقول رجل ورجال وسبع وسباع ... فتتفاوت الأمثلة ولا تستمر على وجه واحد كما يكون في التصغير، وهو أنك تضم الصدر وتزيد ياءً ... ولا يجيء]التصغير[أمثلةً مختلفة كما كان في التكسير، ولا أكثر من حرف واحد كما يجيء الألف والنون في بُطنان، ولا تختلف مواضع الحرف الزائد أيضًا ... وغير ذلك مما يطول ذكره، فقد بنوا في هذا تغيير للفظ على تغيير المعنى، فلما كان الجمع أذهب في تغيير المعنى من التصغير استؤنف له هذه الأمثلة الكثيرة، ولما كان التصغير صفة تحدث في المعنى اقتصر به على وجه واحد من التغيير..." (25)، وقال: " ... وحمل التصغير على التكسير في ذا حسن لما ذكرت من أن التكسير أقوى في المعنى، وأشّد تغيرًا، والأقوى يكون متبوعًا أبدا" (26).وهو تعليل سائغ، لا اعتراض عليه .

الثاني: اشتراكهما في أحكام كثيرة، وهذه العلة ذكرها ابن الخباز حيث قال: "وإنما قاسوا التصغير على التكسير؛ لأنّهما يشتركان في أحكام كثيرة"(27). وهي علة ضعيفة؛

لأنّ الاشتراك الكثير في الأحكام هو الذي أوجب عند النحويين عامة القياس، لكن قياس بالتساوي ، فكما يمكن القول بحمل التصغير على التكسير يمكن القول أيضا بحمل التكسير على التصغير .

الثالث: التكسير نقيض التصغير في المعنى، والعرب تحمل الشيء على نقيضه ،كما تحمله على نظيره. وهذه العلة نقلها السيوطي عن صاحب البسيط حيث قال: "إن الجمع تكثير والتصغير تقليل، ومن مذهبهم حمل الشيء على نقيضه، كما يحمل على نظيره"(28). وهي علة أضعف من سابقتها؛ لأن التصغير قد يدل على التحقير، أو التقريب، أو التعظيم(29)،والتكسير قد يدل على القلة، وبحصول هذه المعاني فيها لا يكون أحدهما نقيضًا للآخر.

وذهب ابن جني في سر الصناعة وابن يعيش في شرح التصريف الملوكي(30)إلى المزاوجة بين التكسير والتصغير، فكما قد يُحمل التصغير على التكسير يحمل التكسير على التصغير، يقول ابن جني : "وأما التكسير فهو محمول في ذلك على التحقير، وذلك أنك إذا قلت خواتم وضوارب فلا ضمة في أوّل الحرف، ولكنك لما كنت تقول في التحقير خويتم قلت في التكسير خواتم ... وإنما حمل التكسير في هذا على التحقير؛ لأنهما من وادٍ واحدٍ، وذلك أن هذا التكسير جارٍ مجرى التحقير في كثير من أحكامه ... وكما حمل التكسير في هذا الموضع على التحقير كذلك أيضًا حمل التحقير في غير هذا الموضع على التكسير، وذلك في قول من قال في تحقير أسود وجدول أُسيود وجُديول ... وذلك أنه لما كان يقال في التكسير أساود وجداول"(31) .

وما ذهبا إليه مقبول أيضا لما تقدم من أن اشتراكهما في الأحكام يجعلها متساويين في حمل أحدهما على الآخر .

وعليه فإننا بين رأيين مقبولين ، ولا ترجيح - في اعتقادي- لأحدهما على الآخر ما لم تُدرس الأحكام التي يشترك فيها التصغير والتكسير، إذ قد يدل إطراد الحكم في أحدهما دون الآخر على أصالة الأول وفرعية الثاني، وهو ما سنبينه إن شاء الله تعالى .

دراسة الأحكام المشتركة بين التصغير والتكسير

الحكم الأول : لها أبنية تدلّ عليها

يشترك التكسير والتصغير في أن لكل واحدٍ منهما أبنية تدلّ عليه. فللتكسير أبنية تدل على قلّته، وأبنية تدلُّ على كثرته. فالأبنية الدالّة على قلته أربعة ، هي: أَفْعِلَة كأَسلحَة جمع سِلاح، وأَفْعُل كأفْلُس جمع فِلْس، وأفعال كأجمال جمع جَمَلٍ، وفِعْلَة كفِتْيَةٍ جمع فتى. ومعنى القلّة أنّ هذه الأبنية تدل على جمع ما بين الثلاثَة إلى العَشرة. والأبنية الدالة على كثرته كثيرة، منها: مَفاعِل كمَنابِر جمع منبر، ومَفاعيل كمَفاتيح جمع مفتاح. ومعنى الكثرة ما تجاوز العشرة (32) .

وقد استعمل العرب بعض أبنية القلة للكثرة، وبعض أبنية الكثرة للقلة. فمثال الأول جمعهم رِجل على أَرجُل وفُؤاد على أفئدة، ومثال الثاني جمعهم قلب على قلوب(33) .

أما التصغير فله ثلاثة أبنية لا تدل إلا عليه، وهي: فُعَيل كجُبَيل تصغير جَبل، وفُعَيعِل كدُرَيهِم تصغير دِرهَم، وفُعَيعيل كمُسيجيد تَصغير مسجد .

وقد جعل شارح ألفية ابن معطٍ المجهول هذا الاشتراك أوّل أوجه المشابهة بين التكسير والتصغير، يقول: "الأوّل: أنّ لكل منهما بناءً مخترعا كبناء الآخر"(34). ووافقه على هذا ابن جمعة الموصلي إلا إنه قد عدّ هذا الاشتراك الوجه الثالث لا الأول، فقال: "ثالثها: أنّ له بناء مخترعا كالتكسير "(35) .

وفي وصفها لبناء التكسير بالاختراع مسامحة ، إذ ليس كل أبنيته الدالة على الكثرة مخترعة؛ ألا ترى أنّ منها ما يدلّ على الإفراد كفُعْل، فقد تقول: بُرْد، وهو الثوب الذي فيه خطوط ،وإذا أردت أن تجمعه تقول: أَبراد أو برود(36). وفعل، فقد تقول: عنق ، وهو ما بين الرأس، وإذا أردت جمعه قلت: أعناق( ) .

الحكم الثاني : تغييرها للبنية لفظًا ومعنى

تتغير بنية المفرد حال التكسير لفظًا ومعنى، كما تتغير بنية المكبّر حال التصغير لفظًا ومعنى، فإذا قلت في (رَجُل): رجال فقد تغير لفظ المفرد بكسر أوله، وفتح ثانيه وزيادة ألف ثالثة، وتغير معناه ليكون دالاً على جمع الكثرة. وإذا قلت فيه: رُجَيل فقد تغير لفظ المكبر (رجُل) بضم أوله، وفتح ثانيه، وزيادة ياء ثالثة، وتغيّر معناه ليكون دالاً على صفة التصغير(37) .

على أن التغير اللفظي في التكسير أكثر منه في التصغير؛ لأن أبنية التصغير قليلة وأبنية التكسير متعددة كما تقدم، والتغيير فيها متفاوت، فقد يكون التغيير بزيادة، نحو: صِنو وصِنوان، أو بنقص، نحو: تُخْمة وتُخَم، أو بتبديل شكل كأَسَد وأُسُد، أو بزيادة وتبديل شكل، نحو: رجل ورِجال، أو بنقص وتبديل شكل، نحو: رَسُول ورُسُل، أو بزيادة ونقص وتبديل شكل، نحو: غُلام وغِلمان على اعتبار نقص الألف الواقعة قبل الميم وزيادة الألف والنون(38) .

أما التغيير في المعنى فقد رأى الفارسي(39) وتبعه ابن جني(40) والجرجاني (41)وابن الأنباري(42) والشاطبي(43) أنه في التكسير أقوى؛ لأنّ التكسير يُغيّر لفظ المفرد مع إحداثه لمعنى جديد، والتصغير يحافظ على لفظ المكبّر مع إحداثه لمعنى جديد، وقد تقدّمت بعض نصوصهم على هذا، كما تقدم أنهم على هذه الرؤية يرجحون حمل التصغير على التكسير ، ومن أقوالهم في هذا قول ابن الأنباري: "إنما حمل التصغير على التكسير؛ لأنّه يغير اللفظ والمعنى، كما أن التكسير يغير اللفظ والمعنى، ألا ترى أنّك إذا قلت في تصغير رجل: رجيل أنّك قد غيرت لفظه بضم أوله وفتح ثانيه وزيادة ياء ساكنة ثالثة، وغيرت معناه؛ لأنّك نقلته من الكبر إلى الصغر، كما أنّك إذا قلت في تكسيره: رجال غيرت لفظه بزيادة الألف، وفتح ما قبلها، وغيّرت معناه؛ لأنّك نقلته من الإفراد إلى الجمع "(44).

وقد عبّر النيلي بما ظاهره الاعتداد بالتغيّر اللفظي دون المعنوي، يقول عن التصغير : "إن صيغة المكبّر تتغير فيه، كما تتغير صيغة الواحد في التكسير"(45)، و وافقه على ذلك ابن جمعة الموصلي (46).وقد عبر صاحب البسيط عن هذا الاشتراك بقوله "تغيير بنية الكلمة" (47) .

الحكم الثالث : زيادة حرف العلة فيهما ثالثًا

مما يشترك فيه التصغير والتكسير زيادة حرف العلّة ثالثًا(ألف في الجمع، وياء في التصغير)، تقول في رجل إذا كسرته: رجال، وإذا صغرته: رجيل. وإنما زادوا حرفا؛ ليدلوا به على معنى الكثرة أو القلة (في التكسير) و التقليل أو التحقير، أو التقريب (في التصغير) (48). وتخصيص الزيادة بحرف من حروف العلة؛ لخفّت حروف العلة، وكثرة زيادتها في الكلام(49)، واختاروا الألف والياء لقربهما من بعضٍ(50) .

وزيادة الياء في التصغير مُطّردة في أبنيته كلّها: فُعَيل كرجيل، وفُعَيعل كجعيفر، وفُعَيعيل كمصيبيح، وما خرج عن هذه الأبنية الثلاثة في اللفظ :كفُعَيلاء نحو حميراء، وأُفَيعال كأجيمال وفُعَيعيلات كزيينبات(51).

أما زيادة الألف في التكسير فليست مطردة في كلّ أبنيته، فقد تأتي في أبنية جمع الثلاثي كأَفعال نحو: أجمال، وفِعال نحو: صعاب، وتأتي في أبنية جمع ما زادت أصوله على الثلاثة، أي في فَعاليل وما أشبهه، نحو: جَعافر، وسفارج ومنابر وجواهر.

وعليه فإنّ مَن عبّر من النحويين عن هذا الاشتراك بالتقييد – النيلي في قوله : " إن الزيادة في التصغير ثالثة ،كما أنّ علامة التكسير في الرباعي والخماسي وكثير من الثلاثي كذلك"(52) - أدقّ ممن أطلق ،كقول صاحب البسيط "اشتراكهما في زيادة حرف العلة فيهما ثالثًا"(53) .

و عليه - أيضا - يمكن القول بأن : التكسير هو المشترك مع التصغير في زيادة حرف العلة

ثالثًا ، ومن ثمّ فإنّ حمل التكسير –هنا- على التصغير أقيس من حمل التصغير على التكسير؛ لأنّ الأصل حمل غير المطرد على المطرد .

الحكم الرابع : فتح ما قبل حرف العلّة فيهما

يتضمّن القاسم المشترك السابق بين التصغير والتكسير(زيادة حرف العلة ثالثا) مشتركا آخر بينهما، وهو فتح ما قبل حرف العلة الزائد، تقول في جبل: جبيل، وجبال، فتفتح ما قبل الياء في التصغير، وتفتح ما قبل الألف في التكسير. يقول النيليّ في المشترك السادس بين التصغير والتكسير "إن ما قبل علامة التصغير مفتوح ،كفتح ما قبل ألف الجمع في التكسير"(54)، ووافقه الشارح المجهول لألفية ابن معطٍ(55)، وابن جمعة الموصلي(56) .

ولا سؤال عن علة فتح الألف في التكسير لمجيئه على الأصل، إذ الأصل أن الألف ناشئة عن مطل حركة الفتحة قبلها. وإنما السؤال عن علّة فتح ما قبل الياء لمخالفته الأصل، إذ الأصل كسر ما قبل الياء. وقد أجاب النحويون عن هذا بأمرين :

الأول : حملاً للتصغير على التكسير، يقول المرادي: "وعللوا فتح الثاني بأنّ ياء

التصغير وألف التكسير في نحو مفاعل متقابلان، فَضُمِل ما قبل الياء على ما قبل الألف ففُتِح"(57) .

الثاني: طلبًا للتخفيف، وهو ظاهر قول الرضي: " لما كان أبنية المصغر قليلة، واستعمالها في الكلام – أيضًا – قليلاً، صاغوها على وزن ثقيل، إذ الثقل مع القلّة محتمل، فجلبوا لأولها أثقل الحركات، ولثالثها أوسط حروف المد ثقلاً، وهو الياء، لئلا يكون ثقيلا بمرة، وجاءوا بين الثقلين بأخف الحركات، وهو الفتحة"(58) .

ويبدو أن التعليل الأوّل هو تعليل القائلين بحمل التصغير على التكسير، وهو وإن كان مقبولاً إلا أن التعليل الثاني أقرب للمنطق العقلي العربي الميّال إلى التخفيف في نطق الكلمة ما أمكن.

الحكم الخامس: كسر ما بعد حرف العلّة فيهما

هناك – أيضا - اشتراك بين التصغير والتكسير في القدر الذي سبق الحديث عن اشتراكهما فيـه (زيادة حرف العلة ثالثًا)، وهو: كسر ما بعد حرف العلة المزيد فيهما، نحو قولك في تصغير جعفر: جُعيفِر، وفي تكسيره: جعافِر، يقول النيلي: "إن ما بعد ياء التصغير مكسور إذا لم يكن حرف إعراب ،كما أنّ ما بعد ألف التكسير كذلك"(59).

وهذا الاشتراك أقلّ من الاشتراك المتقدّم؛ لأنّه غير مطّرد فيهما، ففي التصغير لا يُكسر ما بعد حرف العلة (الياء) إذا كان حرف إعراب على ما تقدّم في نَصِّ النيلي، نحو: صُقَير تصغير صقر، وما عدا ذلك فإنّ الأصل فيه الكسر نحو: جعيفِر ومصيبيح ما لم يقع بعد الياء ما يُوجب الفتح، وذلك في الحالات الآتية(60): تاء التأنيث، نحو: فطيمَة تصغير فاطمة- ألف التأنيث المقصورة، نحو: حُبيرى تصغير حُبارى - ألف التأنيث الممدودة، نحو: حميراء تصغير حمراء- ألف أفعال، نحو: أجيمال تصغير أجمال - ألف فعلان الذي لا يجمع على فعالين، نحو: سُكيران تصغير سكران - الاسم الثاني من المركبين، نحو: حضيرموت تصغير حضرموت .

أما التكسير فلا يُكسر ما بعد حرف العلة (الألف) إلا فيما جاء على وزن فواعِل، نحو: جواهر جمع جوهر،أو فعائل، نحو: رسائل جمع رسالة، أو فعالي،نحو: صحاري

جمع صحراء، أو فعالل وشبهه، نحو: جعافر جمع جعفر، ومصانع جمع مصنع، وفعالي، نحو: كراسي جمع كرسي ، وسراحين جمع سرحان .

واختلف النحويون في المحمول منهما على الآخر في هذه المشاركة، فالأكثرون (61) يحملون التصغير على التكسير ، وأكثر ما يكون كلامهم في الاسم الثلاثي المزيد في آخره ألف ونون فإنهم يرون تصغيره محمولا على تكسيره ، فما عُلم أنّه قد كُسِّر على فعالين - بكسر ما بعد ألف الجمع- صُغِّر على فُعَيلِين- بكسر ما بعد ياء التصغير - نحو قولهم في سرحان : سُرَيحِين لتكسيره على سراحِين. وما لم يُعلم أنّه قد كُسِّر على فعالين صُغِّر على فُعَيلان، نحو قولهم في سكران : سُكَيران -بفتح ما بعد ياء التصغير- ؛لعدم تكسيره على سكارين ، وستأتي نصوصهم على هذا في الحكم الثامن إن شاء الله .

وسبب حملهم التصغير على التكسير في هذا مشابهة ياء التصغير لألف الجمع ، يقول المرادي : " إنما كسر ما بعد ياء التصغير، لشبهها بألف التكسير، فكسر ما بعدها كما كسر ما بعد الألف، لأن التصغير والتكسير من وادٍ واحدٍ"(62) .

وذهب بعض النحويين(63) – وهو الأقرب عندي - إلى حمل التكسير هنا على التصغير؛ لوجود موجب لكسر ما بعد ياء التصغير ، وهو المناسبة بين الياء والكسرة، بخلاف كسر ما بعد ألف الجمع. يقول أبوحيان: "إنما كسر ما ولي ياء التصغير للمناسبة التي بين الياء والكسرة، وحملت عليها ألف مفاعل ومفاعيل فكسر ما بعدها؛ لأن التصغير والتكسير من وادٍ واحدٍ"(64) .

الحكم السادس : قلب الألف الثانية الزائدة فيها واوا

يشترك التصغير والتكسير في قلب الألف الزائدة الواقعة حرفا ثانيا فيهما واوا، سواء أكانت الكلمة على وزن فاعَل – بفتح العين – نحو : طابق ، أو فاعِل – بكسر العين نحو : كاهل ، أو فاعلة نحو : صاحبة ، أو فاعلاء، نحو : قاصعاء . تقول في تصغيرها : طويبق وكويهل وصويحبة وقويصعاء ، وتقول في تكسيرها : طوابق وكواهل وصواحب وقواطع (على وزن فواعل) بقلب الألف واوا .

وهذا الحكم مطرد في التصغير ؛لأنّ أول الكلمة مضموم " وإذا ضُمّ لم تثبت بعده الألف، إذ لا يمكن بقاؤها بعد ضمة، فلا بدّ من القلب فيها ، وقلبها إمّا إلى الواو أو الياء،

والقلب إلى الواو أولى لمناسبتها للضمة "(65) .

أمّا في التكسير فغير مطرد في فاعِل - بكسر العين – وفاعلة، إذ قد يجمع ما جاء عليها بحذف الألف. ففاعِل قد يجمع على أفعال، نحو : جاهل و أجهال، أو على فُعَلة، نحو:قاضٍ وقضاة، أو على فَعَلَة، نحو: كامل وكملة، أو على فُعَّل، نحو: عاذل وعُذّل (66) .

وإنّما لم يطرد قلب الألف واوا في التكسير ؛ لأنّه لا مناسبة بين الواو والحرف قبلها ، إذ الأول غير مضموم في أكثر أبنية التكسير ، ولذلك علل النحويون قلب الألف واوا في الجزء المشترك مع التصغير بثلاث علل ، أوردها ابن يعيش في قوله :" إنّهم حملوها في القلب على التصغير ، فكما قالوا : حويط حويجز ، قالوا في التكسير : حوائط وحواجز ؛لأنّ التصغير والتكسير من واد واحد ، فجاز أن يحمل كل واحد من التصغير والتكسير على أخيه ...

الثاني : أنهم أرادوا الفرق بين ألف فاعِل وياء فيعل ، نحو : صيرف ، فعدلوا إلى الواو ، لذلك الأمر .

الثالث : أنّ الألف لما زيدت للجمع ، وأريد قلبها قلبوها واوا تشبيها بواو الجمع ، نحو : قاموا ، والزيدون ..." (67) .

والعلّة الأولى هي التي عليها أكثر النحويين (68)، وهي الأقرب للمشابهة بين التصغير والتكسير في كثير من الأحكام .

الحكم السابع : حذف الخامس الأصلي فيها

العرب تستكره تصغير وتكسير الكلمة الخماسية، سواء أكانت حروفها كلها أصلية أم لا؛ لأن "الخماسي ثقيل جدًا؛ لكثرة حروفه، فكرهوا حال التصغير أن يجمعوا فيه مع ذلك ضمّ أوله، وزيادة ياء ثالثة وكسر ما بعدها في غير ما يوجب الفتح. كما كرهوا حال التكسير أن يجمعوا مع ثقل الخماسي ثقل الجمع"(69)، فلا يقولون في سفرجلٍ: سُفَيرِجِل على وزن فُعَيلِيل، ولا: سفارجِل على وزن فعالِيل(70) .

وقد نُقِل عن الأخفش(71) أنه سمع مَن يقول ذلك أي: يقول : سُفَيرجِل بكسر الجيم ، "يأتي به على الأصل، ولا يبالي الثقل"(72) كما نُقل عن الكوفيين(73) - وقيل بعض النحويين(74) – أنهم يقولون بذلك .

ورَدَّ عليهم الخليل بأن هذا ليس من كلام العرب ،ولو كان من كلامهم لكان القياس فيه إسكان الخامس ليكون على وزن فعيعيل، يقول سيبويه : "وقال الخليل: لو كنت محقِّرًا هذه الأسماء لا أحذف منها شيئًا -كما قال بعض النحويين – لقلت : سُفيرجْل كما ترى، حتى يصير بزنه دنينير، فهذا أقرب وإن لم يكن من كلام العرب"(75) .

فإذا أرادت العرب تصغير أو تكسير كلمة على خمسة أحرف أصول، وليس الحرف الأخير من حروف الزيادة لفظًا فإن أكثر النحويين يرون أن العرب يحذفون الحرف الأخير، فيقولون في تصغير قِرْطَعْب : قُريطِع، وفي تكسيره: قراطع(76)، ويقولون في تصغير سفرجل مما آخره حرف من حروف الزيادة لفظًا - إذ اللام وإن كانت في هذه الكلمة أصلية إلا إنها من حروف سألتمونيها- :سُفيرج وفي تكسيره : سفارج .

وقد علل هؤلاء النحويون حذف الخامس بأربع علل، قالوا: "لحصول الثقل، ولئلا يصير عجز الكلمة أكثر من صدرها"(77)، ولأنّ "الحذف والتغيير موضعه الأواخر لا الأوائل؛ لأنّ أول الكلمة أقوى من آخرها"(78). وأيضًا "التكسير والتصغير ضرب من التصرف، والتصرف أصله للأفعال وحدها، وما دخل من التصرف للأسماء فبالحمل على الأفعال، والأفعال إنما تنتهي في أحرفها الأصول إلى أربعة خاصة...، فلمّا كان عامة التصرف إنما هو للفعل، ولا ينتهي إلا إلى أربعة قصروا التصرف على ذلك، فأتوا ببنية التكسير والتصغير رباعية رجوعًا إلى بنية ما أصله التصرف"(79) .

أمّا إذا كان ما قبل آخر الكلمة الخماسية الأصول حرف من حروف الزيادة لفظًا نحو: خدرنق أو صفة نحو: فرزدق فإنّ المبرد يرى أنهم لا يجيزون إلا حذف الخامس؛ فيقولون في تصغير خدرنق: خديرن، وفي تكسيره: خادرن، ويقولون في تصغير فرزدق: فريزد، وفي تكسيره: فرازد. وغيره من النحويين يرون أن العرب تجيز حذف الخامس كما مرّ، وتجيز حذف الرابع، فيقولون في حال التصغير: خديرق وفريزق، وفي حال التكسير: خدارق وفرازق. على أن "حذف ما قبل الآخر قليل، وهو أقل من حذف الآخر على كل حال، وحذف ما قبل الآخر إذا كان من حروف الزيادة أولى منه إذا كان يشبهها"(80).

ونقل عن الكوفيين(81) أنهم يجيزون في التصغير حذف ما قبل الآخر كيف كان، فيقولون في سفرجلة: سفيرلة، ويحملون التكسير عليه .

كما نقل عنهم – أيضًا – وعن الأخفش(82) أنهم يجيزون في التصغير والتكسير حذف ما قبل الحرف الرابع إن كان يشبه حروف العلة لفظًا أو صفة ، فيقولون في نحو: جحمرش: جحيرش وجحارش .

ورُدّ عليهم في الإجازة الأولى بأنه لا سماع لهم في ذلك ، وإنما أجازوه بالقياس، وفي الإجازة الثانية بأنه لا سماع لهم أيضا فيه، ولا قياس يقبله "لأن ميم جحمرش ليست بطرفٍ، ولا تلي الطرف، والتغيير إنما يلحق الطرف أو ما يليه"(83).

وعلى ما تقدّم يتبيّن أن هذا الاشتراك إنما هو عند أكثر النحويين ، كما يتبين قول النيلي في هذه المشاركة بين التصغير والتكسير: "حذف الخامس من الخماسي الأصول فيهما" غير دقيق، والأدق قول ابن جمعة الموصلي: "حذف الأصلي فيهما"؛ لشموله حذف الخامس أو الرابع في الحالات المتقدمة .

الحكم الثامن : قلب الألف الزائدة مع النون في آخر اسم مفرد على خمسة أحرف ياء

يشترك التصغير والتكسير في قلب الألف الزائدة مع النون في آخر اسم مفرد على خمسة أحرف ياء ، ويكون هذا فيما جاء على وزن فعلان ، سواء أكان مفتوح الأوّل ، نحو : شيطان ، أو مضمومة ، نحو : سُلطان ، أو مكسورة ، نحو : سِرحان . تقول في تصغيرها : شييطين ، وسليطين وسريحين ، وفي تكسيرها : شياطين ، وسلاطين وسراحين .وإنما قلبت الألف ياء ؛لانكسار ما قبلها .

وقولنا (الألف الزائدة مع النون) يخرج الألف الزائدة مع نون أصلية ، نحو : حسّان إذا أخذ من الحسن فإنّه وإن قلبت ألفه الزائدة في التصغير ياء فقيل : حسينين فإنّه لا يكسر ، وإنما يجمع جمع مذكر سالم فيقال : حسانيون(84).

وقولنا (في اسم) يخرج ما كان صفة ، نحو : غضبان فإن الألف لا تقلب ياء ، لا في تصغير ولا تكسير ، إنما تبقى في التصغير على حالها ، فيقال : غضيبان ، وتحذف في التكسير ، فيقال : غِضاب (85) .

وقولنا (مفرد) يخرج ما كان جمعا مكسرا ، نحو : عُقبان ، فإن الألف وإن قلبت في التكسير ياء فقيل : عقابين لا تقلب في التصغير ؛لأنّ عقبان " جمع كثرة ، وجموع الكثرة لا تصغر على لفظها ، بل ترد إلى جمع القلة ، فتقول : أعيقب "(86).

وقولنا (على خمسة أحرف) يخرج ما كان على ستة أحرف ، نحو : زعفران، فإنّ الألف لا تقلب ياء ، لا في تصغير ، ولا تكسير ، وإنما تبقى على حالها في التصغير ، فيقال : زعيفران ، وتحذف في التكسير ، فيقال : زعافر(87) .

وقد قيل : إن ظربان(88) صغر بإبقاء الألف على ظريبان ، وكسر بإبدال الألف ياء على ظرابين وظرابي(89) وحينئذ يكون هذا الحكم مطردا في التكسير دون التصغير ،ولذلك رأى أكثر النحويين – كما تقدم في الحكم الخامس – أن التصغير محمول هنا على التكسير ، معتبرين في ذلك القياس الآتي : ما عُلم تكسيره على فعالين صغر على فعيلين بقلب الألف فيهما ياء ، ومالم يُعلم تكسيره على فعالين صغر على فعيلان ، يقول ابن الخباز :" فإن كان في آخر الاسم ألف ونون مزيدتان ، فلا يخلو إذا كُسِّر من أن تثبتا فيه ، أو لا تثبتا ، فإن ثبتتا في التكسير أثبتهما في التحقير ، وقلب الألف ياء ؛ لسكونها وانكسار ما قبلها ، تقول في سرحان وحومان وسلطان : سريحِين وحويمِين وسليطِين ؛لأنّهم قالوا في التكسير : سراحِين وحوامِين وسلاطِين... وتقول في سكران وغضبان وعطشان...: سكيران وغضيبان وعطيشان ؛لقولهم في التكسير: سكارى وغِضابٌ وعطاش ، فإن لم تسمع تكسير الكلمة من العرب حملته على سكران ." (90).

ورد عليهم بعض النحويين بعدم اطراد ها القياس المذكور ، إذ قد جاء التصغير على فعيلان من غير قلب للألف ياء فيما عُلم تكسيره على فعالين ، نحو ظربان المتقدم ، يقول الرضي :" إن النحاة قالوا في تعريف الألف والنون المشبهتين بألف التأنيث : كل ما قلب ألفه في الجمع ياء فاقلبها في التصغير – أيضا- ياء ، وما لم تقلب في التكسير فلا تقلب في التصغير . وهذا ردٌّ إلى الجهالة ، ولا يطرد ذلك في نحو : ظربان ؛ لقولهم : ظريبان وظرابين " (91) .

وهو ردٌّ مقبول ، ويساعده أن في قلب الألف ياء في التصغير مناسبة بين الياء والكسرة قبلها بخلاف التكسير مما يقوي حمل التكسير على التصغير لا العكس .

الحكم التاسع : حذف الحرف الزائد فيها ما لم يكن مكملا في الكلمة لأربعة أحرف، أو حرف مد رابعًا

تقدّم في الحكم السابع أنّ العرب يستكرهون تصغير وتكسير الكلمة الخماسية؛

سواء أكانت حروفها كلها أصول أم لا، و أن التصغير والتكسير يشتركان في حذف حرف أصلي من الكلمة، الخامس تارة والرابع تارة أخرى. ويضاف إلى هذا أن التصغير والتكسير يشتركان في حذف الحرف الزائد ما لم يكن مكملا في الكلمة لأربعة أحرف، أو كان حرف مدٍّ رابعًا، إذ لو كانت الكلمة على أربعة أحرف، أحدها زائد، فإن الزائد لا يحذف في التصغير، ولا في التكسير؛ لأنّ الكلمة غير مستثقلة، فتقول في تصغير أفكل: أُفَيكل، وفي تكسيره أفاكل، فتبقي حرف الهمزة الزائد المكمل لأربعة أحرف.

أمّا إذا كانت الكلمة على خمسة أحرف، أحدها زائد فإن الزائد يحذف في التصغير والتكسير؛ لأنّه مستثقل في الكلمة، ما لم يكن حرف مدٍّ رابعًا فإنّه يبقى بإبدال الألف أو الواو ياءً، فتقول في تصغير مُدحرج: دُحيرج، وفي تكسيره: دحارج ،فتحذف الميم الزائدة؛ لاكتمال الكلمة بأربعة أحرف. وتقول في تصغير شملال: شميليل، وفي تكسيره: شماليل، فتبقي حرف المد لوقوعه رابعًا.

وإذا كانت الكلمة على ستة أحرف؛ ثلاثة منها زائدة ، فإنه يحذف في التصغير والتكسير حرفان من الحروف الزائدة ، ويبقى منها واحد مُكمِّل للثلاثة الأصلية، ما لم يكن أحد الزائدين المحذوفين حرف مدٍّ رابعًا فإنّه يبقى كما بقي الحرف الزائد الثالث. فتقول في تصغير مُستخرج: مُخيرج، وفي تكسيره: مخارج. فتحذف الحرفين الزائدين (السين والتاء) وتبقي (الميم) ليكون مكملاً للكلمة على أربعة أحرف. وتقول في تصغير منجنيق: مجينيق، وفي تكسيره: مجانيق، تحذف الحرف الزائد (النون) وتبقي (الميم) مكملاً للكلمة على أربعة أحرف، كما تبقي الحرف الزائد (الياء)، لكونه حرف مد رابعًا.

وإذا كانت الكلمة على سبعة أحرف، ثلاثة منها زائدة، حذفت الزوائد في التصغير والتكسير ما لم يكن رابع الكلمة حرف مدٍّ فإنّه لا يحذف، فتقول في تصغير بَرْدرايا: بُريدر وفي تكسيره: برادر، فتحذف الحروف الزائدة ،(الألفينِ والياء) لتبقى الكلمة على أربعة أحرف.وتقول في تصغير احرنجام : حريجيم، وفي تكسيره : حراجيم تحذف (الهمزة والنون) وتبقي (الألف) لكونها حرف مدّ رابعًا(92) .

ولا فرق في كلّ هذه الأحكام بين التصغير والتكسير إلا في حال كون الحرف الزائد تاء التأنيث، نحو: دحرجة، أو ألف التأنيث الممدودة، نحو : قاصعاء، أو ألف ونون

بعد أربعة أحرف فصاعدا، نحو: زعفران، أو ياء النسب، نحو: لوذعي فإنّه يُعتدُّ بها في التكسير، فتُحذف، تقول: دحارج، وقواصع، وزعافر ولواذع ولا يُعتدُّ بها في التصغير، فلا تحذف، تقول: دحيرجة، وقويصعاء، وزعيفران ولويذعي"(93) .

ولم أجد من النحويين مَن عبّر عن هذا الاشتراك بين التصغير والتكسير تعبيرًا لا مدخل فيه، فقد قال النيلي عن التصغير: "إبقاء الرابع إذا كان مدّة ،وحذف الزوائد التي لم يخلُّ حذفها بمعنى فيه كالتكسير"(94)، إذ قوله "إبقاء الرابع إذا كان مدّة" غير مُقيّد، إذ يلزم حذف الرابع الصحيح، وليس الأمر كذلك.

وقال شارح ألفية ابن معطٍ: "إبقاء الحرف الزائد الرابع إذا كان مدّة، وحذفه إذا لم يكن كذلك فيها"(95). و قوله مُقيّدٌ بحذف الرابع الزائد دون الخامس أو السادس أو السابع، وهذا إخلال بالحكم.

وقال ابن جمعة الموصلي: "حذف الزائد الذي ليس بمدٍّ رابع، وإثباته إذا كان كذلك"(96)، وقوله يقتضي جواز حذف الزائد في الكلمة الرباعية، وهو لا يحذف كما تقدم .

ولعل الأقرب ما قلته "حذف الحرف الزائد فيها ما لم يكن مكملا في الكلمة لأربعة أحرف، أو حرفَ مدٍّ رابعًا ". والله أعلم .

الحكم العاشر: تصحيح الواو الثالثة المتحركة وسطا في كلمة رباعية فيها

قد يشترك التصغير والتكسير في تصحيح الواو الثالثة المتحركة في غير آخر الكلمة الرباعية ، وعدم إعلالها ، سواء أكانت أصلية ، نحو : أسود ، أم زائدة ، نحو : جدول . تقول في تصغيرها : أُسيود، وجديول ، وفي تكسيرها : أساود على وزن (أفاعل) إذا كان اسما ، وسُودان على وزن (فُعلان) إذا كان صفة (97)، وجداول على وزن (فعاول)(98) أو (فعالل)(99) .

فقولنا (الثالثة) يخرج نحو : عَطَوّد(100) فإن الواو وإن صححت في التكسير فقيل : عطاويد فإنها في التصغير تُعّل بعد حذف الواو الثانية بإبدالها ياء وإدغامها في الياء قبلها، تقول : عطيِّد (101) .

وقولنا (المتحركة) يخرج ، نحو : عجوز فإنها إذا كسرت أعلت بإبدالها همزة ؛

لوقوعها بعد ألف الجمع ، فتقول : عجائز ، وقد تحذف ، فيقال : عُجُز(102) ، وإذا صغرت أعلت بإبدالها ياء ، وإدغام الياء في الياء قبلها، تقول : عجيّز(103) .

وقولنا (وسطا) يخرج ما كانت لاما، نحو : غزوة فإنها تحذف في التكسير، فيقال : غُزَى ، وفي التصغير تُعَلّ بإبدالها ياء ، وإدغامها في الياء قبلها ، فتقول : غزيّ(104) .

وقولنا (في كلمة رباعية) يخرج نحو : عَطَوّد على ما تقدم .

وهذا الحكم مطرد في التكسير والتصغير ، غير أنه في التصغير يعتبر الوجه الأقل غير المختار، إذ الأكثر المختار أن تقول : أسيّد وجديّل بإعلال الواو ياء ، وإدغامها في الياء قبلها وفق القياس ؛لأن الواو والياء إذا اجتمعتا ، وكانت الأولى ساكنة أبدلت الواو ياء وأدغمت في الياء ، نحو ميّت وسيد ، الأصل : ميوت من مات يموت ، وسيود من ساد يسود .يقول ابن يعيش عن الواو إذا وقعت ثالثة وسطا:" ...وإن كانت متحركة عينا كانت أو زائدة للإلحاق ، مثال العين ، نحو : أسود وأعور ، ومثال الملحقة : جدول وقسور ، فأنت إذا حقرت ذلك فلك فيه وجهان .

أحدهما : القلب والإدغام ، وهو الكثير الجيد ، نحو قولك : أسيّد وأعيّر وجديّل وقسيّر، والأصل: أسيود وأعيور وجديول وقسيور ، فعُمِل فيه ما تقدم ذكره من قلب الواو وإدغام ياء التصغير فيها على حد العمل في ميّت وسيّد .

الثاني : الإظهار ، فتقول : أسيود وأعيور وجديول وقسيور ... فكما قالوا :أساود وجداول بإظهار الواو ، كذلك قالوا : أسيود وجديول "(105).

ولما كان تصحيح الواو في التصغير على خلاف القياس بحث النحويون عن علّة ذلك ، فقال الأكثرون حملا للتصغير على التكسير ، يقول المرادي :" ...فلك في تصغيرهما أن تقول : أسيود وجديول حملا على التكسير"(106).

وردّ عليهم بعدم اطراد الحمل ، يقول ابن يعيش :" الحمل على التكسير ضعيف , لا يطرد ، ألا ترى أنهم قالوا : مقاول ومقاول في مقام ومقام فأظهروا الواو في الجمع ، ومع هذا فهم يقولون في التصغير :مُقيم ومُقيل , فأدغموا ولم يعتمدوا بظهورها في التكسير" (107).

وقال ابن الحاجب مراعاة لبنية الكلمة ، وعدم الاعتداد بياء التصغير لكونها عارضة ، يقول :" ... وأما مَن قال أسيود فكأنه راعى فيه أمرين : أحدهما مراعاة البنية ، كما في قولك : سوير ؛ليفرقوا بينه وبين سييّر ، إذ لو ادغموا لالتبس . والآخر أن ياء التصغير تأتي عارضا . والعارض لا اعتداد به"(108).

وأضاف الرضي علّة رابعة في مخالفة التصغير هنا للقياس ، وهي قوة الواو بالتحرك ، وكونها في غير الآخر ، يقول :" ويجوز تركه [أي قلب الواو ياء] كأسيود وجديول ؛ لقوة الواو المتحركة ، وعدم كونها في الآخر الذي هو محلّ التغيير"(109).

وزاد الاستراباذي علّة خامسة هي التنبيه على الأصل ، يقول :" ...لكنه جاء في تصغيرهما تصحيح الواو ، نحو : أسيود وجديول تنبيها هلى أصله ، وهو قليل "(110).

الحكم الحادي عشر :التعويض عن المحذوف فيها بياء ساكنة قبل الآخر

يشترك التصغير والتكسير في جواز التعويض بياء ساكنة قبل الآخر عن حذف الحرف الرابع أو الخامس وفق الأحكام المتقدمة في الحكمين السابع والثامن ، سواء أكان المحذوف منه أصل، نحو قولك في تصغير سفرجل: سفيرج، وفي تكسره: سفارج، أو حرف زائد، نحو قولك في تصغير منطلق ومدحرج : مطيلق ودحيرج، وفي تكسيرهما: مطالق ودحارج(111). فتقول حال التعويض في التصغير: سفيريج، ومطيليق ودحيريج ، وفي التكسير: سفاريج ومطاليق ودحاريج.

ويشترط في جواز التعويض بالياء فيهما ألا تكون موجودة في المكبر و المفرد، كما في نحو: لغيزى أو منقلبة عن ألف أو واو في المكبر والمفرد أيضا، نحو: عيطموس(112)، إذ تقول في تصغيرهما: لغيغيز وعطيميس، وفي تكسيرهما: لغاغيز وعطاميس بدون تعويض؛ لأن التعويض يخرج الكلمة عن بنية التصغير والتكسير.

على أنّه كلما كان التعويض عن حرف أصليٍّ فهو أولى ؛جبرا لما لحق الكلمة من الإيهان بالحذف مع الوفاء ببناء التصغير والتكسير وعدم الخروج عنها. وكلما كان التعويض عن حرف زائد لمعنى فهو أولى مما ليس كذلك. ومن ثمَّ فإنّ سفيريج وسفاريج أولى من مطيليق ومطاليق. ودحيريج ودحاريج أولى من عطيميس وعطاميس(113).

وإنما أجاز العرب التعويض عن المحذوف دون وجوبه؛ "لأنّ الحذف إنّما كان

ضرب من التخفيف، وفي التعويض نقض لهذا الغرض"(114).

الحكم الثاني عشر: ردّ حرف اللين الثاني المبدل إلى أصله فيها

يشترك التصغير والتكسير في ردّ حرف اللين الثاني المبدل إلى أصله فيها، وذلك في المواضع التالية(115) :

- أن يكون أصل حرف اللين الثاني واوًا، فأبدل ياءً، نحو: ميزان وميعاد، أصلها موزان، وموعاد من الوزن والوعد، فأبدلت الواو ياءً ؛لسكونها، وانكسار ما قبلها، فإذا صغرتها أو كسرتها رددت الياء إلى أصلها؛ لزوال موجب الإبدال، فتقول: مُوَيزين ومُوَيعيد، وموازين ومَواعيد.

- أن يكون أصل حرف اللين الثاني واوًا فأبدل ألفًا، نحو: باب وحال، أصلها بوب وحول، فأبدلت الواو ألفًا؛ لسكونها وانفتاح ما قبلها، فإذا صغرتها أو كسّرتها رددت الألف إلى أصلها؛ لزوال موجب الإبدال، تقول: بُوَيب، وحُوَيل وأبواب وأحوال.

- أن يكون أصل حرف اللين الثاني ياء فأبدل واوًا، نحو: موقن وموسر، أصلها ميقن وميسر من اليقين واليسر، فأبدلت الياء واوًا؛ لسكونها وانضمام ما قبلها، فإذا صغرتها أو كسرتها رددت الواو إلى أصلها؛ لزوال موجب الإبدال، تقول: مييقن ومييسر، ومياقن ومياسر(116) .

- أن يكون أصل حرف اللين الثاني ياءً فأبدل ألفًا، نحو: ناب، وعاب، أصلها نيب وعيب فأبدلت الياء ألفًا؛ لسكونها وانفتاح ما قبلها، فإذا صغرتها أو كسرتها رددت الألف إلى أصلها؛ لزوال موجب الإبدال، تقول: نُيَيب وعُيَيب وأَنياب وأعياب(117).

- أن يكون أصل حرف اللين الثاني همزة فأبدلت ياء، نحو: ذيب وبير، أصلها ذئب وبئر، فأبدلت الهمزة ياءً ؛لسكونها بعد كسرة، فإذا صغرتها أو كسرتها رددت الياء إلى أصلها، لزوال موجب الإبدال، فتقول: ذؤيب وبؤيرة، وذئاب وأبؤر.

- أن يكون أصل حرف اللين حرفًا صحيحًا أبدل ياء نحو: دينار وقيراط، أصلها دنّار وقرّاط، فأبدل من أول المثلين ياء؛ لثقل التضعيف، فإذا صغرتها أو كسّرتها رددت الياء إلى أصلها؛ لزوال موجب الإبدال، فتقول: دنينير وقريريط ودنانير وقراريط.

والتقييد بحرف اللين في كلّ ما تقدّم هو ما قال به أكثر النحويين، ليخرجوا الحرف الثاني المبدل الذي ليس بلين، نحو: مُتّعِد، فإنّ أصله مُوتَعد من الوعد، فأبدلت الواو تاء، وأدغمت التاء في التاء؛ لاجتماع المثلين، فإذا صغرته أو كسرته لم ترد التاء إلى أصلها، تقول: متيعد و متاعد .

وذهب الزجاج(118) والفارسي(119) إلى ردّ التاء إلى أصلها؛ لزوال موجب الإبدال فيقولان في موعد : مويعد ومواعد. ورُدّ عليهما "بأنه إذا قيل فيه مُويعد أوهم أنّ مكبره مَوعِد أو مُوعِد، أو مُوعَد. ومُتيعِد لا إيهام فيه"(120).

أمّا تقييد الحرف الثاني بالمبدل فهو تقييد البصريين ليخرجوا حرف اللين الثاني غير المبدل، نحو: حول وعود، وبيت وشيخ فإنه لا يبدل في التصغير. وذهب الكوفيون(121) إلى جواز قلب الياء واوًا، فيقولون في بيت وشيخ: بويت وشويخ، وهو عند البصريين شاذّ لا يعتد به .

وما خرج عند هذين القيدين في التصغير خرج في التكسير، كقولهم في تصغير عيد: عييد، وفي تكسيره أعياد، أبقوا الياء على لفظها، ولم يبدلوها إلى أصلها شذوذًا، وأصل الياء الواو؛ لأنّه من العودة، عاد يعود، وإنما فعلوا ذلك كراهية لالتباس التصغير والتكسير بكلمة "عُود" (122) .

ولا فرق بين التصغير والتكسير فيما تقدم سوى ما كان يتغير أوله في التكسير فإنّ حرف اللين الثاني المبدل لا يردّ إلى أصله(123)، كما في قيمة وديمة، أصلهما: قومه ودومه من القوام والدوام، فأبدلت الواو ياءً، لسكونها وانكسار ما قبلها، فإذا كسرتهما فإنّك تقول: قيم وديم، تغير الحرف الأول ، ولم تحتج إلى زوال حرف اللين الثاني المبدل إلى أصله. لبقاء موجب الإعلال. وهذا بخلاف التصغير فإنّك تقول فيهما: قويمة ودويمة، فتردّ الياء المبدلة إلى أصلها، لزوال موجب الإعلال.

وعلى هذا يكون الحكم هنا مطردا في التصغير دون التكسير.

الحكم الثالث عشر: رد اللام المحذوفة من الكلمة الثلاثي فيها

يشترك التصغير والتكسير في ردّ اللام المحذوفة من الكلمة الثلاثية، سواء أكان المحذوف واوًا أو ياء أو غير ذلك. وأكثر ما يكون اشتراكهما فيه إذا لم يعوض عن المحذوف

بالتاء، لأنّه إذا عوض عن المحذوف بالتاء فإنّ الأصل في الكلمة أن تجمع جمع مؤنث سالما، فتقول في سنة وقِلة سنوات وقِلات، وقد تجمع جمع مذكر سالما: فتقول سنون وقلون، وربّما كُسّرت(124)، فإذا كُسِّرت وقع الاشتراك بين التصغير والتكسير في ردّ اللام المحذوفة، تقول في تكسير شفة وشاة: شفاه وشياه، وتقول في تصغيرهما: شفيهة وشويهة، بردّ اللام المحذوفة التي هي الهاء، إذ الأصل فيهما: شفهة وشوهة(125) .

وتقول في تصغير ما لم يعوّض عن اللام المحذوفة بالتاء، نحو: يد ودم: يُدَيّة ودُمَيّ، بردّ اللام الياء المحذوفة التي هي لام الكلمة، وإدغامها في ياء التصغير، وتقول أيضا في نحو: أب وأخ: أُبَيّ وأُخَيّ، برد الواو التي هي لام الكلمة، إذا الأصل أُبَيْو وأُخَيو، فالتقت الواو والياء مع سكون الأول منهما، فانقلبت الواو ياءً، وأدغمت الياء في الياء .

وتقول كذلك في نحو: حر: حريح بردّ اللام المحذوفة التي هي الحاء(126) .

كما تقول في تكسير يد ودم: أيدي على وزن أفعُل،ويَدِيّ على وزن فَعيل(127)، ودماء على وزن فِعال، ودُمِيّ على وزن فعول(128) برد الياء المحذوفة منهما، إذا الأصل في دماء: دماي ،فقلبت الياء همزة لتطرفها بعد ألف زائدة، والأصل في يَدِيّ: دموي ،التقت الواو والياء وكانت الأول منهما ساكنًا، فأبدل الواو ياءً وأدغمت الياء في الياء، وكسر ما قبلها للمناسبة .

وتقول في تكسير: أب وأخ: آباء، وإخوان وإخوة(129)، برد الواو التي هي لام الكلمة، إذ الأصل في آباء: آباو، وقعت الواو طرفا بعد ألف زائدة، فأبدلت همزة كما في نحو: دماء المتقدمة. وتقول في تكسير: حر: أحراح ،برد الحاء التي هي لام الكلمة.

وقد نصّ على هذا الاشتراك النيلي فقال :" الردّ في المحذوف اللام من الثلاثي"(130)، ووافقه شارح ألفية ابن معطٍ المجهول(131)وابن جمعة الموصلي(132) .

الحكم الرابع عشر :حذف همزة الوصل فيهما

يشترك التصغير والتكسير في حذف همزة الوصل فيهما؛ استغناءً بتحريك الحرف الواقع بعدها(133) .

وهذا الاشتراك يكاد يكون نادرًا؛ لأنّ تكسير الأسماء المبدوءة بهمزة وصل نادرٌ، كاسم وابن واست، تقول في تكسيرها: أسماء وأبناء وأستاه، بحذف همزة الوصل .

أما تصغير الأسماء المبدوءة بهمزة وصل فجائز على الإطلاق، سواء أكان الاسم ناقصًا كاسم وابن واست، أو تامًا كاستغراب واشهيباب وافتقار، تقول في تصغيرها: سمي وبني وستيه وتغريب وشهيبيب وفتيقير، بحذف همزة الوصل فيها(134) .

وقد نص على هذا الاشتراك شارح ألفية ابن معطٍ المجهول وابن جمعة الموصلي ، قالا في مواضع الاشتراك بينهما "حذف ألفات الوصل"(53) .

الحكم الخامس عشر : ردّهما الشيء إلى أصله

يشترك التصغير والتكسير في ردّهما الشيء إلى أصله، "قالوا في تصغير باب بُويب وفي تصغير ناب نُيب، فردّوا الألف إلى أصلها، وأصلها في باب الواو؛ لأنّك تقول في تكسيره: أبواب، وبوّبتُ بابا، وأصلها في ناب الياء؛ لأنّك تقول في تكسيره أنياب، ونَيّبتُ نابا، وفي الأمر منه نَيِّب، وفي الأمر من الأول بوِّب"(136).

وقد تقدمت أمثلة كثيرة على هذا في حكم "ردّ حرف اللين الثاني المبدل إلى أصله فيها"، وفي حكم " رد الام المحذوفة من الكلمة الثلاثية فيها "، وفي حكم " حذف همزة الوصل فيها". ومن أقوال النحويين في ذلك قول ابن الأنباري "والذي يدل على أنّ أصل مذ ومنذ واحد أنّك لو سمّيت بمذ لقلت في تصغيره منيذ، وفي تكسيره أمناذ، فتعود النون المحذوفة؛ لأنّ التصغير والتكسير يردّان الأشياء إلى أصولها"(137).

ويقول ابن مالك: "يُردّ إلى أصله في التصغير والتكسير على مثال مفاعل أو مفاعيل أو أفعال أو أفعلة أو فعال ذو البدل الكائن آخرا مطلقًا " (138) .

الحكم السادس عشر : مجيء الشذوذ فيها

يشترك التصغير والتكسير في مجيء الشذوذ فيهما من جهين :

الوجه الأولى: مجيء أسماء مصغرة لا مكبر لها، وأسماء مكسرة لا مفرد لها شذوذًا، فمن الأسماء المصغرة التي لا مكبر لها شذوذًا الكميت والكعيت وحنين وغيرها(139)، ومن الجموع التي لا مفرد لها شذوذًا عباديد وأبابيل وغيرهما(140)، يقول ابن مالك: "كما شذّت جموع لا واحد لها من لفظها كأبابيل شذت مصغرات لا مكبر لها من لفظها نحو: الكميت – من الخيل – والكعيت، وهو البلبل .."(141) .

الوجه الثانية : مجيء كلمات في التصغير والتكسير خارجة عن القياس المعتبر في

أمثالها(142)، فمن ذلك قولهم في تصغير مغرب وعشاء: مغيربان وعشيان، والقياس في مثلها مغيرب وعشية بإسقاط الألف والنون. وقولهم في تصغير ليلة: لييلية، والقياس فيها: لييلة بإسقاط الياء قبل الآخر.

وقولهم – أيضًا – في صبية وغلمة وبنون: أصيبية وأغيلمة وأبينون، والقياس فيها: صبية وغليمة، وبنيون بإسقاط الهمزة في أولها.وقولهم كذلك في رجل: رويجل، والقياس: رجيل(143) .

وعلى نحو هذا الشذوذ جاء قولهم في تكسير مكان: أمكن، وقياسه: أمكنة، وقولهم في تكسير رهط وكراع: أراهط وأكارع، والقياس: رهوط وكرع وأكرعة. يقول ابن مالك: "لا استبعاد في ورود المصغر على بنية مخالفة لبنية مكبرة، كما وردت جموع مخالفة لأبنية آحادها"(144) .

وقد قال بعض النحويين(145) في الوجه الثانية من هذا الشذوذ : إن هذه الكلمات مما استغني فيها بتصغير وتكسير مهمل عن تصغير وتكسير مستعمل، أو أن اللفظ تغير إلى هيئة أخرى، فمغيربان وعشيان تصغير: مغربان وعشيان، ولييلية تصغير ليلاة، وأصبيية وأغيلمة وأبينون تصغير: أصبية وأغلمة وأبنون. وتصغير رويجل: راجل.كما أن تكسير أمكن: مكن، وأراهط وأكارع : أرهط وأكرع .

الحكم السابع عشر: مجيء الترخيم فيها

تقدم في حكم "حذف الحرف الزائد فيها ... " أن العرب قد تبقي في التصغير الحرف الزائد في الكلمة، فيقولون في أفكل: أفيكل بإبقاء الهمزة الزائدة، ويقولون في مستخرج: مخيرج، بإبقاء الميم الزائدة. ونشير هنا إلى أنهم قد يعمدون إلى حذف ذلك الزائد، ويوقعون التصغير على حروف الكلمة الأصول تسهيلاً للنطق بها، وهو ما يُسمّى بالترخيم(146)، فيقولون في أحمد وحامد ومحمود وحَمُدون وحَمدان وحمّاد: حُميد بحذف الزائد في كُلّ، وإن كان بإمكانهم أن يقولوا على الترتيب: أُحيمد وحُويمد ومُحيمد وحُميدون وحُميدان وحميميد(147). وهذا النوع من التصغير كثير في الاستعمال. مقصور عند الفراء و ثعلب على الأعلام خاصة(148) .

و قد ذهب بعض النحويين كالجرمي(149) والمبرد(150) والفارسي(151) و أبو حيان (152)إلى أن التكسير قد يشارك التصغير في الترخيم، فكما يقال (تصغير ترخيم) يقال (تكسير ترخيم)، نحو قولهم في تكسير ظريف وخبيث : ظروف وخبوث كأنهم جمعوا ظرف وخبث، بحذف الياء وإن كان بإمكانهم أن يبقوها، فيقولوا في تكسير ظريف وخبيث: ظرفاء وخبثاء يقول أبوحيان: "وكما أن في التصغير نوعًا يسمى تصغير الترخيم، وهو التصغير بحذف الزوائد كسويد في أسود، كذلك في جمع التكسير نوع يسمى جمع ترخيم، قالوا : ظريف وظروف وخبيث وخبوث" (153) .

وقد توسع المبرد في تكسير الترخيم، فجعل منه نحو: فلو وأفلاء وعدد وأعداء، يقول: "واعلم أن قولهم: ظَرِيف وظروف إنما جُمِعَ على حذف الزائد، وهو الياء، فجاء على مثال فلوس وأسود، وكذلك فُلّو وأفلاء وعدّو وأعداء إنما جاء على حذف الزيادة، كقولهم: عضد وأعضاد"(154) .

كما جعله الفارسي أحد وجهين في تخريج قراءة حمزة(155) " وَآتَيْنَا دَاوُودَ زُبُورًا"(156) بضم الزاي حيثُ وقعت، وذلك حملاً على تصغير الترخيم، وإن كان التكسير أقل استعمالاً، يقول: "...والآخر أن يكون جَمَعَ زبورا، بحذف الزيادة على زُبُور، كما قالوا: ظريف وظروف، وكَرَوان وكِروان، وَ وَرشان وَ وِرُشان، ونحو ذلك مما جُمع بحذف الزيادة. ويدلّ على قوّة هذا الوجه في القياس أن التكسير مثل التصغير، وقد اطرّد هذا الحذف في ترخيم التصغير نحو: أزهر وزُهير، وحارث وحُريث، وثابت وثُبيت، فالجمع مثله في القياس وإن كان أقل منه في الاستعمال"(157).

وذهب الخليل وسيبويه(158) إلى أن هذا الذي تقدم ليس تكسير ترخيم، وإنما هو جمعٌ على غير واحده المستعمل له، نحو: جمع رهط على أراهط .

ويتَبيّن على ما تقدم أن هذا الحكم إنما هو عند الجرمي والمبرد والفارسيّ ومن وافقهم ، وأن التكسير هو المحمول فيه على التصغير .

الحكم الثامن عشر: مجيئها على صورة المكبر والمفرد

قد يأتي التكسير عند أكثر النحويين(159) على صورة مفرده في اللفظ، ويكون الفارق بينهما في التقدير، كفُلك وهِجان (من الإبل)، ودِلاص (اللين البرّاق الأملس)،

وعِفتان (القويّ الجافّي)، وغيرها(160). فمثلاً فُلْك إذا كان مفردًا فهو نظير قُفْل، وقد جاء منه قوله تعالى "فِي الْفُلْكِ الْمَشْحُونِ"(161) وإذا كان جمعًا فهو نظير رُسْل، وقد جاء منه قوله تعالى"حَتَّى إِذَا كُنتُمْ فِي الْفُلْكِ وَجَرَيْنَ بِهِم"(162)، فالبناءان مختلفان تقديرًا، إذ الضمة في الإفراد ليست هي الضمة في الجمع.

وكذلك دلاص، إذا كان مفردًا فهو نظير كتاب، وإذا كان جمعًا فهو نظير ظراف(163) .

ولم يقل هؤلاء إنها أسماء جمع كجنب- أي مما يشترك فيه الواحد والجمع – استدلالا بالتثنية، إذ أسماء الجموع لا تُثنى، وقد ثُنيّت هذا الكلمات، فقالوا فلكان، وهجانان ودلاصان، يقول سيبويه: "وقالوا: دِرع دِلاص، وأدرع دِلاص كأنّه كجواد وجياد... ويدلك على أنّ دلاصا وهجانا جمع لدلاص وهجان، وأنّه كجواد وجياد وليس كجنب، قولهم: هجانان ودلاصان، فالتثنية دليل في هذا النحو"(164) .

وذهب الأخفش(165) إلى أن هذه الكلمات ليست مكسرة ،وإنما هي أسماء جمع، وصحح مذهبه ابن مالك يقول: "... ومن الواقع على جمع ما يقع على الواحد فإن لم يُثْن فليس بجمع، وإن ثَني فهو جمع مُقّدر تغييره على رأي، والأصح كونه اسم جمع مستغنيًا عن تقدير التغيير"(166) .

وذهب بعض النحويين كالسهيلي(167) والرضي(168) إلى أن التصغير قد يشترك مع التكسير في هذا، إذ يجيء على صورة المُكبّر، ويكون الفارق بين المكبر والمصغر في التقدير، وذلك نحو: مهيمن ومسيطر ومبيطر ونحوها من أسماء الفاعلين، فإنها تكون مصغرة بحذف الياء الزائدة والإتيان بياء التصغير مكانها، يقول أبوحيان: "وقد يكون صورة المصغر مثل صورة المكبر، ويكون الفارق بينهما بالتقدير، ومثال ذلك مبيطر ومسيطر ومهيمن أسماء فاعل من بيطر وسيطر وهيمن، فإذا صغرتها حذفت الياء؛ لأنها أولى بالحذف، ثم جئت بياء التصغير مكانها، ونظير ذلك فلك فإن مفرده وجمعه لفظها واحد، وإنما يتميزان في التقدير"(169).

وقال بعض النحويين إن الأسماء التي على هيئة التصغير كمهيمن ومسيطر لا تصغر كما لا تُصغر الأسماء التي على وزن المصغر ككميت وكعيت، يقول الأشموني: "للمصغر

شروط ... وأن يكون خاليًا من صيغ التصغير وشبهها، فلا يُصغر نحو: الكميت من الخيل والكعيت، وهو البلبل، ولا نحو مُبيطر ومُهيمن" (170) .

وعلى ما تقدم يتبين أن الاشتراك الحاصل بين التصغير والتكسير في هذه المسألة إنما هو عند بعض النحويين، وأن التصغير هو المحمول على التكسير، لا العكس .

الحكم التاسع عشر : إعلال لام الكلمة فيهما

يشترك التصغير والتكسير في اعتلال لام الكلمة فيهما، فإذا أردت أن تصغر نحو: عضى، تبدل اللام ياءً باعتبار الأصل، ثم تدغم الياء في ياء التصغير، فتقول: عُضَيّ، وإذا أردت أن تصغر نحو: عصا، تبدل اللام واوًا باعتبار الأصل – أيضًا – ثم تبدل الواو ياءً؛ لالتقائها مع ياء التصغير، والأوّل منهما ساكنًا، ثم تدغم الياء في الياء فتقول: عُصَيّ(171).

وإذا أردت أن تُكسِّر نحو دَلْوٍ، قلت في التكثير دُلِيّ، وفي القليل: أَدْلٍ . ففي دُلِيّ، أبدلت اللام ياءً، إذ الأصل: دُلُوْوٌ على وزن فعول، فلم يعتد بالواو الأولى، لكونها مدّة زائدة، فصارت الواو التي هي لام فعول كأنها وليت الضمة في آخر اسم معرب، فقلبت الواو ياءً، فصارت: دُلُوْي، فالتقت الواو والياء و الأولى منها ساكنة، فأبدلت الواو ياءً، ثم أدغمت الياء في الياء .

وفي أَدْلٍ أبدلت اللام ياءً، إذ الأصل أَدْلُو على وزن أفعُل، فوقعت الواو في آخر اسم معرب قبلها ضمة فأبدلت ياءً، فصارت أدلُي، ثم كسرت اللام لمناسبة الياء، فصارت أَدْلِي، ثم اعتلت إعلال قاضٍ، فصارت : أدلٍ(172) .

وإذا أردت أن تكسر نحو: قاضٍ، قلت قضاة، بإبدال اللام ألفًا.

وهذا الحكم – أعني إعلال لام الكلمة فيهما – ليس على إطلاقه في التصغير والتكسير على حدٍّ سواء، فقد تصغر الكلمة المعتلة الآخر وتكسر من غير إعلالٍ للامها، تقول في تصغير: قاضٍ: قُوَيضٍ، وفي تكسير قِنو وقَريّ: قنوان(173)، وأقرية(174)، من غير إعلال للام الكلمة فيهما.

وقد انفرد ابن جمعة الموصلي بذكر هذا الاشتراك، فقال في أوجه الشبه بينهما: "إعلال اللام بحرف اللين قبلها"(175).

وليس قوله "بحرف اللين قبله" على الإطلاق في التكسير؛ لأنّه قد تبدل لام

الكلمة فيه من غير أن يكون سبب ذلك حرف اللين قبلها، تقول في تكسير فتى: فتية فتبدل الألف إلى أصلها الياء من غير أن يكون سبب ذلك حرف اللين قبلها .

الحكم العشرون : أنهما فرعان عن أصل

يشترك التصغير والتكسير في أنّهما فرعان عن أصل، فالاسم المصغر فرع على الاسم المكبر، والاسم المكسر فرع على الاسم المفرد. وهذا أمرٌ قد نصّ عليه النحويون(177)، يقول ابن جمعة في سياق حديثه عن التصغير: "إنه فرع على المكبر، كما أنّ المكسر فرع على المفرد"(178) .

وقد يُستدلّ على ذلك بحصول تغيير فيهما على النحو الذي تقدم في الحكم الأول، وبإضافة معنى فيهما لم يكن في المكبر، ولا في المفرد، فالاسم المصغر قد يفيد التقليل أو التحقير، أو التقريب، والاسم المكسر قد يفيد جمع الكثرة أو جمع القلة.

خلاصة أبرز نتائج البحث :

- مراد سيبويه والنحويين من الوادي الواحد أو المجرى الواحد في قولهم " التصغير والتكسير من واد واحد "وقولهم " التصغير والتكسير من مجرى واحد" الأصل الواحد، أي أن التصغير والتكسير تفرعا من أصل واحد .

- اجتمع للباحث عشرين حكما مشتركا بين التصغير والتكسير وفق ما نص عليه ابن الخباز في توجيه اللمع .

- الاشتراك بين التصغير والتكسير في الأحكام العشرين أوجب عند النحويين القياس بحمل أحدهما على الآخر.

- ذهب أكثر النحويين إلى أولوية حمل التصغير على التكسير ، وذهب بعضهم إلى المزاوجة بينهما في الحمل ، فكما قد يحمل التصغير على التكسير يحمل التكسير على التصغير.

- ظهر للباحث صحة ما ذهب إليه بعض النحويين من المزاوجة في الحمل بين التصغير والتكسير ، وإن كان حمل التكسير على التصغير أكثر من حمل التصغير على التكسير.

- ظهر للباحث اتفاق النحويين في سبعة عشر حكما ، واختلافهم في ثلاثة أحكام : حكم " حذف الخامس الأصلي فيهما " عند أكثر النحويين ، وحكم " مجيء الترخيم فيهما" و حكم " مجيئهما على صورة المكبر والمفرد " عند بعض النحويين.

الهوامش والمراجع والمصادر :

1- ينظر: الكتاب (417/3)، والخصائص (354/1)، و(268/3)، والمقتصد (992/2)، وأسرار العربية (184)، وتوجيه اللمع (553).
2- ينظر: الأشباه والنظائر (166/2).
3-الكتاب (417/3).
4- اللمع (280).
5- ينظر: المفصل (203).
6- ينظر: شرح الشافية الكافية (1894/4).
7- ينظر: الارتشاف (366/1).
8- المقتصد (992/2).
9- ينظر: أسرار العربية (184).
10- ينظر: حاشية الصبان علي الأشموني (1625/4).
11- شرح المفصل (118/5).
12-توجيه اللمع (553).
13- أكثر النحويين يقدم التكسير على التصغير كسيبويه ابن جني في اللمع ، والزمخشري في المفصل . وقليل من يعكس كالجزولي في المقدمة ، وابن عصفور في المقرب ، والعكبري في اللباب.
14- توجيه اللمع (553).
15- الصفوة الصفية (382/2-383).
16- شارح ألفية ابن معط المجهول (165/2أ.ب).
17- شرح ألفية ابن معط له (1202/2).
18- المصدر نفسه، والصحيفة نفسها.
19- الأشباه والنظائر (166/2) نقلا عن البسيط.

20 - حاشية الصبان على شرح الأشموني (1625/4).

21 - ينظر: الكتاب (418/3، 421، 426).

22 - الكتاب (422/3).

23- ينظر: المقتصد (992/2)، وتوجيه اللمع (553)، والفصول (965/2)، والمقاصد الشافية (277/7).

24- الخصائص (268/3-269). وكذا (354/1).

25- المقتصد (992/2).

26- المصدر نفسه (1021/2).

27- توجيه اللمع (553).

28- الشباه والنظائر (167/2).

29- ينظر: شرح المفصل لابن يعيش (113/5)، والفصول (956/2)، والمقاصد الشافية (263/7).

30- ينظر: شرح التصريف الملوكي (258).

31- (581/2-582).

32- ينظر:المقاصد الشافية (7/7-22،10)،والأشموني (1576/4)، والتصريح(69/5-71) .

33- ينظر : الأشموني (1578/4)، والتصريح (71/5) .

34- شرح ألفية ابن معط له (165/ أ) .

35- شرح ألفية ابن معط له (1203/2) .

36- ينظر: لسان العرب (برد) (368/1) .

37- ينظر : المصدر نفسه (عنق) (430/12).

38- ينظر: المقتصد في شرح التكملة (992/2)، وأسرار العربية (184).

39- ينظر: المقاصد الشافية (9/7-10)، والأشموني (1575/4)، والتصريح (67/5-68).

40- نقل ذلك عنه ابن جني في الخصائص (269/3).

41- ينظر: الخصائص (268/3).

42- ينظر: المقتصد في شرح التكملة (992/2-993) .

43- ينظر: أسرار العربية (184) .
44- ينظر: المقاصد الشافية (277/7).
45- أسرار العربية (184).
46- الصفوة الصفية (382/2).4
47- ينظر :شرح ألفية ابن معط له (1202/2).
48- الأشباه والنظائر (167/2) نقلاً عن البسيط.
49- ينظر: أسرار العربية (184)، والمحصول (959/2).
50- ينظر: شرح المفصل لابن يعيش (115/5).
51- ينظر: أسرار العربية (184)، وحاشية الصبان على شرح الأشموني (1625/4)
52 - ينظر: المقاصد الشافية (273/7).
53- الصفوة الصفية (382/2).
54- الأشباه والنظائر (167/2) نقلا عن البسيط
55- الصفوة الصفية (383/2).
56- ينظر: شرح ألفية ابن معطٍ له(165/ب).
57- ينظر: شرح ألفية ابن معطٍ له (1202/2).
58- شرح التسهيل له (853/2).
59- شرح الرضي على الشافية (193/1).
60- الصفوة الصفية (382/2)، وينظر: شرح ألفية ابن معطٍ للمؤلف المجهول (165/ب)، وشرح ألفية ابن معطٍ لابن جمعة الموصلي (1202/2)، والأشباه والنظائر (167/2).
61- ينظر:الفصول(960/2)،والمقاصد الشافية(297/7-312)، والتصريح(153/5-160).
62- ينظر: المقتصد(1021/2)، وشرح الشافية الكافية(1893/4)،والأشموني (1596/4).
63- شرح التسهيل (856/2) .
64- ينظر : شرح الشافية للرضي (201/1) .
65- التذييل والتكميل (40/6- ب) .

66- المقاصد الشافية (365/7).
67- ينظر : شرح الأشموني (1583/4، 1592، 1594،1593).
68- شرح المفصل (52/5-53).
69- ينظر : سر الصناعة (581/2) ، وتوجيه اللمع (461).
70- الفصول (964/2-965) بتصرف.
71- ينظر: توجيه اللمع (560).
72- ينظر: المفصل (203)، وتوجيه اللمع (559).
73- شرح المفصل لابن يعيش (117/5).
74- ينظر: المقاصد الشافية (219/7).
75- ينظر: الكتاب (418/3)، وشرح كتاب سيبويه (116/13).
76- الكتاب (418/3). و ينظر: المقاصد الشافية (220/7).
77- ينظر: توجيه اللمع (464).
78- شرح المفصل لابن يعيش (117/5) بتصرف.
79- المقاصد الشافية (219/7).
80- المصدر السابق (220/7).
81- المصدر نفسه (222/7).
82- ينظر: المقاصد الشافية (223/7، 279).
83- ينظر: المصدر السابق، الصحائف نفسها.
84- المصدر نفسه (223/7).
85- ينظر : المقاصد الشافية (312/7).
86- ينظر:شرح المفصل لابن يعيش(64/5-65)، وشرح الشافية للاستراباذي(470/1).
87- شرح التسهيل للمرادي (470/2).
88- ينظر : توجيه اللمع (553).
89- الظربان : دابة شبيهة القرد. ينظر : لسان العرب (ظرب) (250/8).
90- ينظر : الكتاب (422/3) ، والارتشاف (362/1).

91- توجيه اللمع (552-553).
92- شرح الشافية له (201/1).
93- ينظر: المقاصد الشافية (226/7-228) ، والأشموني (1628/4-1629).
94- ينظر: التسهيل (285-286)، وشرح الأشموني (1629/4)، وحاشية الصبان (1629/4).
95- الصفوة الصفية (283/2).
96- شرح ألفية ابن معطٍ للشارح المجهول (165/ب).
97- شرح ألفية ابن معطٍ له (1203/2).
98- ينظر : شرح الشافية للاستراباذي (467/1).
99- ينظر : الممتع (117/1).
100- ينظر : المقتصد (918/2).
101- العطوّد : السير السريع . ينظر : لسان العرب لابن منظور (عطو) (274/9).
102- ينظر : شرح التسهيل للمرادي (854/2).
103- ينظر : الصحاح (عجز) (884/3).
104- ينظر : التصريح (417/5).
105- ينظر : الارتشاف (355/1).
106- شرح المفصل له (124/5
107- شرح التسهيل له (854/2).
108- شرح المفصل له (124/5) ، وينظر : شرح الشافية للرضي (230/1).
109- الإيضاح في شرح المفصل (576/1).
110- شرح الشافية له (230/1).
111- شرح الشافية له (338/1).
112- ينظر: شرح المفصل لابن يعيش (131/5-132)، والمقاصد الشافية (284/7-285)، والأشموني (1629/4-1630).
113- ينظر: التسهيل(279)، وشرحه للمرادي(827/2)، وحاشية الصبان (1630/4).

114- ينظر: شرح المفصل لابن يعيش (132/5)، والفصول (964/2)
115- شرح المفصل لابن يعيش (132/5).
116- ينظر: المقاصد الشافية (346/7-364)، والأشموني (1639/4-1640).
117- ينظر: شرح كتاب سيبويه (165/13).
118- ينظر: توجيه اللمع (555).
119- ينظر: شرح كتاب سيبويه (172/13)،و المقاصد الشافية (353/7)، والتصريح (162/5).
120- ينظر: التكملة (498).
121- التصريح (162/5).
122- ينظر: المقاصد الشافية (355/7)، وشرح التسهيل للمرادي (855/2).
123- ينظر: المقاصد الشافية (360/7)، والتصريح (163/5).
124- ينظر: المقاصد الشافية (362/7)، والأشموني (1641) .
125- ينظر: شرح ابن يعيش على المفصل (82/5) .
126- ينظر: شرح التعريف الملوكي (280/418) .
127- ينظر: الفصول (966)، والمقاصد الشافية (373/7)، والتصريح (165/5) .
128- ينظر: شرح التعريف الملوكي (411) .
129- ينظر: المصدر السابق (413) .
130- المصدر نفسه (398) .
131- شرحه على ألفية ابن معطٍ (382/2) .
132- ينظر: شرحه على ألفية ابن معطٍ (165/ب) .
133- ينظر: شرح ألفية ابن معطٍ له (1203/2).
134- ينظر: شرح كتاب سيبويه (138/13)، وشرح المفصل لابن يعيش (121/5) .
135- ينظر: شرح كتاب سيبويه (138/13).
136- شرح ألفية ابن معطٍ للشارح المجهول (165/ب) وشرح ألفية ابن معطٍ لابن جمعة (1203/2) .

137- أسرار العربية (185) .
138- الإنصاف (1/382-383).
139- التسهيل (286).
140- ينظر: المزهر (2/253-257).
141- المصدر السابق (2/197-199).
142- شرح الكافية الشافية (4/1920).
143- ينظر: شواذ التصغير والتكسير في الشافية (69) و(77)، والمقاصد الشافية (7/295)، والتصريح (5/150-152).
144- ينظر: التصريح (5/152)، والأشموني (4/1630).
145- شرح الكافية الشافية (4/1917).
146- ينظر: التصريح (5/152)، والأشموني (4/1630).
147- ينظر: المقاصد الشافية (7/386-394)، والتصريح (5/168-174).
148- ينظر: التصريح (5/169).
149- ينظر: المصدر السابق (5/169).
150- ينظر: الكتاب (3/636).
151- ينظر: المقتضب (2/214).
152- ينظر: التكملة (478).
153- التذييل والتكميل (ج6/15-ب) بتصرف، والنص في الأشباه والنظائر نقلاً عنه (2/166).
154- التذييل والتكميل (ج6/15-ب) بتصرف، والنص في الأشباه والنظائر نقلاً عنه (2/166).
155- المقتضب (2/214) .
156- ينظر: حجة القراءات (219) .
157- الآية (163) من سورة النساء .
158- الحجة للقراء السبعة (3/194).

159- ينظر: الكتاب (636/3).
160- ينظر: الارتشاف (402/1)، وشرح التسهيل للمرادي (770/3).
161- ينظر: حاشية الصبان على شرح الأشموني (1575/4).
162- الآية (41) من سورة يس.
163- الآية (22) من سورة يونس.
164- ينظر: شرح الكافية الشافية (1809/4)، والتصريح (68/5).
165- الكتاب (639/3-640).
166- ينظر: معاني القرآن له (324/2).
167- التسهيل (267)
168- ينظر: الروض الأنف (100/2).
169- ينظر: شرح الشافية (283/1).
170- التذييل والتكميل (ج49/6-ب).
171- شرح ألفية ابن مالك له (1627/4).
172- ينظر: شرح ابن جمعة على ألفية ابن معطٍ (1212/2).
173- ينظر: شرح التصريف الملوكي لابن يعيش (479، 468-469).
174- ينظر: شرح المرادي على التسهيل (811/2).
175- ينظر: شرح ابن عصفور الكبير على الجمل (560/2).
176- شرح ابن جمعة على ألفية ابن معطٍ (1203/2).
177- ينظر: المنصف (190/2)، وشرح الرضي على الشافية (198/3)، وشرح المجهول على ألفية ابن معطٍ (165/ب).
178- شرح ابن جمعة على ألفية ابن معطٍ (1203/2).

المصادر والمراجع :

1- ارتشاف الضرب من كلام العرب ،أبو حيان الأندلسي، تحقيق وشرح ودراسة د/ رجب عثمان محمد - مكتبة الخانجي بالقاهرة - الطبعة الأولى 1418هـ.

2- أسرار العربية ، لبن الأنباري ، تحقيق / محمد حسين شمس الدين ، دار الكتب العلمية ،بيروت ، ط1 1418هـ.
3- الأشباه والنظائر في النحو ، للسيوطي ، دار الكتب العلمية .
4- الأشموني = شرح الأشموني على ألفية ابن مالك .
5- الإنصاف ، لابن الأنباري ، تحقيق / محمد محيي الدين عبدالحميد ، ، المكتبة العصرية ، بيروت 1418هـ .
6- التذييل والتكميل الجزء السادس ،لأبي حيان ، نسخة مصورة عن النسخة الأصلية المحفوظة بدار الكتب المصرية رقم (4926).
7- تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد ، لابن مالك ، تحقيق د/ محمد كامل بركات ، المكتبة العربية ، 1387هـ .
8- التصريح ، للشيخ خالد الأزهري ، تحقيق / عبد الفتاح بحيري ،دار الزهراء ، ط 1، 1418هـ .
9- التكملة ، لأبي علي الفارسي ، تحقيق /كاظم المرجان ، عالم الكتب ، ط2 1419هـ.
10- توجيه اللمع ، لابن الخباز ، تحقيق / فائز دياب ،دار السلام ، ط1 1424هـ.
11- حاشية الصبان على شرح الأشموني ، بهامش شرح الأشموني على ألفية ابن مالك ، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد ، مطبعة البابي الحلبي ، القاهرة ، ط2 ، 1939م.
12- حجة القراءات، لبن زنجلة، تحقيق / سعيد الأفغاني، مؤسسة الرسالة، ط5 1418هـ.
13- الحجة للقراءات السبعة ، لأبي علي الفارسي ، تحقيق / بدر الدين قهوجي ، وبشير جويجاتي ، دار المأمون للتراث ،ط1 1404هـ.
14- الخصائص، لابن جني، تحقيق: محمد علي النجار،دار الشؤون الثقافية العامة ، بغداد .
15- الروض الأنف للسهيلي ، ضبط وتعليق / طه عبد الرؤف سعد ، مكتبة عبد السلام محمد شقرون 1391هـ.
16- سر صناعة الإعراب، تحقيق د/حسن هنداوي ، ط1، دار القلم/دمشق، 1985م.
17- الشافية في علمي التصريف والخط ، لابن الحاجب ، تحقيق / صالح عبد العظيم الشاعر ، مكتبة الآداب ، القاهرة 1431هـ.

18- شرح الأشموني على ألفية ابن مالك ، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد ، مطبعة البابي الحلبي ، القاهرة ، ط2 ، 1939م.
19- شرح ألفية ابن معط ، لابن جمعة ، تحقيق / علي موسى الشوملي .
20- شرح ألفية ابن معط ، للشارح المجهول ، مخطوط مصور من نسخة أستاذي / محسن العميري .
21- شرح التسهيل ، للمرادي ، تحقيق / ناصر حسين علي ، دار سعد الدين ط2 1434هـ
22- شرح التصريف الملوكي ، لابن يعيش ، تحقيق / فخر الدين قباوة ، والمكتبة العربية بحلب ،ط1 ،1393هـ .
23- شرح الكافية الشافية ، لابن مالك ، تحقيق / عبد المنعم هريدي ، دار المأمون للتراث .
24- شرح جمل الزجاجي ، لابن عصفور ، تحقيق /د/ صاحب جعفر أبو جناح ، توزيع مكتبة الفيصلية بمكة المكرمة .
25- شرح شافية ابن الحاجب ، للرضي ، عناية : د/ محمد نور الحسن، و د/محمد الزفزاف، دار الكتب العلمية/ بيروت، 1975م.
26- شرح كتاب سيبويه، للسيرافي،تحقيق مجموعة من العلماء، مطبعة دار الكتب بالقاهرة .
27- شرح المفصل لابن يعيش ، عالم الكتب .
28- شرح الملوكي في التصريف ، لابن يعيش ، المكتبة العربية / حلب ،ط1973،1م.
29- الصفوة الصفية في شرح الدرة الألفية ، للنيلي ، تحقيق / محسن العميري ، معهد البحوث ، بجامعة أم القرى ، 1420هـ .
3- الكتاب ، لسيبويه ، تحقيق / عبد السلام هارون ،دار الجيل، بيروت .
31- لسان العرب، ابن منظور، تحقيق: عامر أحمد وعبد المنعم خليل، دار الكتب العلمية، بيروت، ط 1، 2003م.
32- المحصول في شرح الفصول،لابن إياز،تحقيق/ شريف النجار، دار عمار،ط 1 1434هـ.
33- المزهر في علوم اللغة وأنواعها ، شرح وتعليق / محمد أبو الفضل إبراهيم ,وأخرين ،

المكتبة العصرية ، بيروت 1412هـ .
34- معاني القرآن ، للأخفش ، تحقيق / فائز فارس ، ط2 1401هـ .
35- المفصل في علم العربية ، للزمخشري - دار الجيل بيروت ط2 ،بدون تاريخ.
36- المقاصد الشافية للشاطبي ، تحقيق د/ عبد الرحمن العثيمين وآخرون ، مركز إحياء التراث بجامعة أم القرى 1428.
37- المقتصد في شرح التكملة ، لعبد القاهر الجرجاني ، تحقيق/ أحمد الدويش ، عمادة البحث العلمي ، بجامعة الإمام ، 1428هـ.
38- المقتضب ، للمبرد ،تحقيق / محمد عبد الخالق عضيمة - عالم الكتب بيروت-.
39- الممتع في التصريف لابن عصفور، تحقيق د/ فخر الدين قباوه، الدار العربية للكتاب، ط5 1403هـ .
40- المنصف، لابن جني ، تحقيق / إبراهيم مصطفى و عبد الله أمين، مصطفى البابي الحلبي/ القاهرة ط1 ، 1954م .